

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧٨

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد يوري كليمينكو..... (أوكرانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-07376(A)



* 1 9 0 7 3 7 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٧٨ لمؤتمر نزع السلاح. الزملاء الأعزاء، أعترزم أن أواصل اليوم مناقشة مشروع برنامج العمل كما وزعته الأمانة يوم الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني/يناير حتى يتسنى الاستماع إلى تعليقات الوفود عليه.

وكما قلت في الجلسة السابقة، أود أن أؤكد لجميع الوفود أنني أعترزم إتاحة الوقت لجميع الدول والمجموعات الإقليمية حتى توافيني شفويّاً أو كتابياً بتعليقاتها على هذا المشروع، سواء في هذه الجلسة، بصورة رسمية أو غير رسمية، أو ثنائياً. وسأبذل وسعي للاستماع لجميع الاقتراحات وإدراجها في النص قدر المستطاع.

وأشكر الوفود التي سبق أن تقاسمت معي كتابياً تعليقاتها بشأن هذا المشروع وأدعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذوها. وأعترزم مراعاة التعليقات الواردة، بقدر الإمكان، وتعميم مشروع جديد بحلول مساء يوم الجمعة من هذا الأسبوع.

الزملاء الأعزاء، قبل أن أنتقل إلى مناقشة مشروع برنامج العمل، أود أن أفسح المجال للإدلاء ببيانات بشأن المسائل الأخرى. وقبل أن أعطي الكلمة لسفير الصين، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانينا بمناسبة السنة القمرية الجديدة للوفد الصيني ولبعض الوفود الأخرى التي تحتفل بهذه المناسبة. وأعرب لكم جميعاً عن أطيب التمنيات في السنة الجديدة، وأقدر لكم مرونتكم وحرصكم على الانضمام إلى أعمالنا اليوم.

السفير لي سونغ، لكم الكلمة.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، السيد الرئيس. وأود أن أوجه لكم تحية شكر خاصة على إعرابكم عن أطيب تمنياتكم لنا بمناسبة السنة الصينية الجديدة. ولأن الاحتفال بهذه المناسبة ليس حكراً على الصين وحدها بل يشمل أيضاً كثيراً من البلدان الأخرى، فإني أود أن أتمنى لزملائنا الآسيويين والحاضرين معنا في مؤتمر نزع السلاح سنة جديدة حافلة بالمسرات.

السيد الرئيس، أود اليوم أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم للجلسة العامة للمؤتمر إحاطة عن اجتماع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الذي عقد مؤخراً في بيجين. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقد الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أي مجموعة الدول الخمس، المؤتمر الرسمي الثامن للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في بيجين. وقد ترأس الاجتماع مساعد وزير الخارجية الصيني جانغ جون. وحضره نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، ووكيلة وزير الخارجية الأمريكي أندريا ثومبسن، ونيكولاس روش، مدير الشؤون الاستراتيجية والأمن ونزع السلاح بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، وفيليب بارتون، المدير العام للشؤون القنصلية والأمنية بمكتب وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة، والسفير وود من الولايات المتحدة، والسفير ليدل من المملكة المتحدة، والمدير العام بالنيابة لإدارة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح لدى وزارة الشؤون الخارجية الصينية، فو كونغ، وأنا شخصياً، فضلاً عن زملاء آخرين من الوفود الخمسة. وعقدت مناقشات بشأن تعزيز التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وصون نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومباحثات معمّقة وصريحة بشأن السياسات والعقائد النووية، ونزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جملة من النقاط. وتود الصين، بصفتها

منسقة آلية التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ورئاسة ذلك الاجتماع، أن تقدم إلى المؤتمر عرضاً وجيزاً عنه.

أولاً، تعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالاضطلاع بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. وأعربت مجموعة الدول الخمس عن إدراكها للتحديات الخطيرة التي تواجهها البيئة الأمنية الدولية حالياً وأقرت بضرورة صون علاقات حسنة لكي يتسنى حل المشكلات الاستراتيجية العالمية. واتفقت على التعامل مع المقاصد الاستراتيجية لكل منها بموضوعية، وتعزيز الحوار بشأن السياسات والعقائد النووية، وتعزيز الثقة الاستراتيجية والأمن المشترك، وبذل قصارى الجهد لدرء المخاطر النووية الناجمة عن سوء التقدير أو التصورات الخاطئة. وذكرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بأهمية الحفاظ على الهيكل الدولي القائم لتحديد الأسلحة والامتنثال لجميع الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة. وأكدت من جديد التزامها بالضمانات الأمنية السلبية والإيجابية القائمة وأعربت عن استعدادها لاستئناف المشاورات مع بلدان جنوب شرق آسيا بشأن إعداد بروتوكول لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومواصلة الترويج لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ثانياً، تعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بصون نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشددت على أن معاهدة عدم الانتشار تشكل الركن الركيز في النظام الدولي لعدم الانتشار وأنها جزء أساسي من الهيكل الأمني الدولي. وكررت مجموعة الدول الخمس تأكيد التزامها بالتقيد بجميع أحكام المعاهدة والترويج لعالميتها. وقالت إنها ستستفيد مبدأ عدم الانتقاص من أمن جميع الدول، وتعزيز المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي وتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية باتباع نهج متدرج ومنظم. وقالت أيضاً إنها ترى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تُناقض معاهدة عدم الانتشار وتحدد بنسبتها، وكررت تأكيد إجماعها على معارضتها. وأكدت الدول الخمس أنها ستستخدم الوسائل الدبلوماسية لحل مسألة عدم الانتشار وأعربت عن دعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات والرقابة. وتعهدت بتشجيع التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية واتفقت على تعزيز التنسيق والتعاون في مجالي الأمان النووي وأمن الطاقة النووية. واتفقت أيضاً على تقديم تقاريرها الوطنية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ والعمل معاً لإنجاحه.

ثالثاً، اتفقت مجموعة الدول الخمس على تعزيز التنسيق والحوار من خلال العملية التي تضطلع بها المجموعة. وتشهد الحالة الأمنية الدولية في الوقت الحاضر تغيراً معقداً وجذرياً. ويؤثر التفاعل فيما بين البلدان الكبرى على البيئة الأمنية الدولية، وعلى تطور النظام الدولي وثقة المجتمع الدولي. واتفقت مجموعة الدول الخمس على المواظبة على حوارها الاستراتيجي بشأن السياسات والعقائد النووية، وعلى تعزيز التنسيق فيما بينها في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة عن طريق سفرائها لنزع السلاح في جنيف. وأيدت جميع الأطراف العمل الذي أنجز تحت قيادة الصين فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من عمل الفريق العامل التابع لمجموعة الدول الخمس المعني بوضع مسرد المصطلحات النووية الرئيسية، ورحبت

بعرض المملكة المتحدة استضافة المؤتمر الرسمي المقبل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في عام ٢٠٢٠.

وقد بادرت مجموعة الدول الخمس أيضاً إلى إجراء حوار مفتوح وبناء مع المجتمع الدولي. ففي ٣١ كانون الثاني/يناير، عقدت حواراً في بيجين مع ممثلين عن مؤسسات أكاديمية دولية، ووسائل الإعلام وسفارات بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتندرج هذه الإحاطة التي تقدم اليوم لأعضاء المؤتمر عن اجتماع بيجين أيضاً في سياق تلك الجهود. ويمكننا أن نتابع تفاعلنا مع المجتمع الدولي في سياقات شتى، منها سياق معاهدة حظر الانتشار.

وتمكنّت مجموعة الدول الخمس، بوصفها دولا متمتعة بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومعترفاً بجزائرها للأسلحة النووية في سياق معاهدة عدم الانتشار، من تبادل الآراء بعمق وبروح من الاحترام المتبادل في جو سادته الصراحة والواقعية. وتوصلت المجموعة إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل وحددت مسارات التعاون في المستقبل، وبرهنت على المواقف الإيجابية التي تبديها البلدان الكبرى في التصدي للتحديات الأمنية الدولية الخطيرة من خلال التعاون والتنسيق، وهو ما يفيد في تعزيز ثقة المجتمع الدولي في البيئة الأمنية الدولية.

وفي الختام، أود أن أشكر الدول الأربع الأخرى الأعضاء معنا في مجموعة الدول الخمس على ما قدمته من دعم وما أبدته من تعاون لإنجاح مؤتمر بيجين. وستواصل الصين العمل على بناء توافق الآراء ومعالجة الخلافات بين مجموعة الدول الخمس في مجال الأمن الاستراتيجي حتى يحل التنسيق محل المنافسة بين البلدان الكبرى، ويقوم التعاون المربح للجميع مقام منطق الغالب والمغلوب، كيما يتسنى الإسهام الإيجابي في إحلال السلام والاستقرار الدوليين. وأشكركم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم السيد الرئيس، وددت فقط أن أتحدث في بضع كلمات عن الإعلان الذي أصدره وزير الخارجية خلال عطلة نهاية الأسبوع فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ففي ١ شباط/فبراير، أعلن وزير الخارجية بومبيو أن الولايات المتحدة ستعلق التزاماتها بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، بأثر يسري اعتباراً من ٢ شباط/فبراير. وجاء ذلك على إثر إعلان الولايات المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر أن روسيا ترتكب انتهاكاً مادياً للمعاهدة وأنها أمهلت ستين يوماً للعودة إلى الامتثال قبل بدء سريان تعليق الولايات المتحدة التزاماتها. بيد أن روسيا لم تتخذ أي خطوات واضحة في ذلك الاتجاه.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة في ٢ شباط/فبراير إخطاراً كتابياً مدته ستة أشهر يفيد بعزمها الانسحاب من المعاهدة وفقاً للمادة ١٥ منها. وتحتفظ الولايات المتحدة بالحق في إلغاء الإخطار بانسحابها من المعاهدة قبل انقضاء فترة الأشهر الستة، وسنكون مستعدين للنظر في إلغائه إن عادت روسيا إلى الامتثال التام القابل للتحقق منه، لكن إذا لم تغير روسيا من سلوكها، فسيظل قرار انسحابنا من المعاهدة نافذاً وستنتهي المعاهدة. ويتفق

حلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) على أن روسيا ترتكب خرقاً مادياً لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وهم يؤيدون إجراءاتنا بشأن تعليق التزاماتنا وتقديم إخطار بانسحابنا من المعاهدة. وكما ذكر الحلفاء في ناتو، فإن انتهاك روسيا ينقض أساس تحديد الأسلحة والأمن الأوروبي - الأطلسي الفعالين.

وعلى مدى السنتين يوماً الماضية، ثابرتنا على التواصل مع روسيا ومع الحلفاء بشأن الانتهاك الذي ترتكبه روسيا. ووافينا روسيا كتابياً بالخطوات المحددة التي يمكن أن تتخذها للعودة إلى الامتثال للمعاهدة وإنقاذها. ولن نُحل مسألة انتهاك روسيا ما لم تدمر روسيا قذائف 9M729 وأجهزة إطلاقها والمعدات المرتبطة بها تدميراً كاملاً قابلاً للتحقق منه. غير أن روسيا، بدلاً من الاهتمام بسبل العودة إلى الامتثال، رفضت الاعتراف بأنها تنتهك المعاهدة وسعت إلى بث الأكاذيب والمعلومات المضللة عن قدرات القذيفة 9M729.

والعرض الذي أقامته روسيا في موسكو وأفردت له تغطية إعلامية واسعة خير مثال على ذلك التعقيم ولا يحجب بتاتا قيام روسيا بإخضاع القذيفة لاختبارات الطيران في المدى المتوسط في انتهاك للمعاهدة. وإذا كان أحد الجانبين في معاهدة لتحديد الأسلحة يمثل لأحكامها بينما ينتهكها الجانب الآخر جهاراً نهاراً، فذلك لا يجعلنا أكثر أماناً. وستكون لهذه الانتهاكات عواقب؛ وهذه فرصة روسيا الأخيرة للعودة إلى الامتثال. وتقع على عاتق روسيا وحدها المسؤولية عن إنقاذ المعاهدة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أكون واضحاً: إن الولايات المتحدة لا تتصلص من التزاماتها بتحديد الأسلحة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحديد فعال للأسلحة يعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ويمكن التحقق منه وإنفاذه، ويشمل شركاء يفون بالتزاماتهم بمسؤولية. ونحن مستعدون للتواصل مع روسيا بشأن مفاوضات تحديد الأسلحة التي تفي بهذه المعايير. ومن المؤسف أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لم تعد مثالا على ذلك التحديد الفعال للأسلحة بسبب الانتهاك المادي الذي ترتكبه روسيا. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير مصر.

السيد يوسف (مصر): شكراً سيادة الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسادة سفراء الهند والصين وإكوادور في مؤتمر نزع السلاح، ونؤكد لهم استعداد وفد بلادي للتعاون الكامل معهم. كما أتقدم بالتهنئة لكل من يحتفل بالسنة القمرية الجديدة.

تؤمن مصر بأن مؤتمر نزع السلاح يلعب دوراً مركزياً في منظومة نزع السلاح. فهو المحفل الوحيد متعدد الأطراف الذي يتمتع بولاية واضحة للتفاوض حول صكوك قانونية في مجال نزع السلاح. ويتوجب تنشيطه وتمكينه من تنفيذ ولايته، كما ورد في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

إن حالة الجمود الممتدة التي يشهدها المؤتمر لا يجب أن تستمر وبالتأكيد لا يجب أن تمنعنا من بذل أقصى الجهود لتحقيق تقدم موضوعي خلال هذا العام.

السيد الرئيس، خلال الجلسة العامة السابقة أكدنا دعمنا الكامل لجهودكم للوصول إلى توافق حول برنامج عمل متوازن وشامل لاستئناف مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف. واتصلاً بذلك أود أن أعرض اليوم رؤية مصر حول أولويات مؤتمر نزع السلاح.

أولاً، تعلق مصر أهمية كبيرة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة شاملة حول الأسلحة النووية تستهدف في نهاية المطاف تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها، وذلك ضمن جدول زمني محدد وفي إطار منظومة دولية فعالة للتحقق والرقابة. وفي هذا الشأن يظل نزع السلاح نووي ذا أولوية قصوى لمصر، ويجب المضي قدماً فيه تنفيذاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع إمكانية أن يتم ذلك إلى جانب كافة البنود الأخرى لجدول أعمال المؤتمر. لذلك فإننا نتوقع أن يتضمن أي برنامج عمل للمؤتمر تأسيس جهاز فرعي لتناول نزع السلاح النووي والسماح ببدء التفاوض بدون تأخير.

ولقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقاه للتو سفير الصين، وسوف نقوم بدراسة ما تضمنه من نقاط هامة تم التوافق عليها بين الدول النووية الخمس. لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ ولأول مرة منذ استخدام الأسلحة النووية معاهدة قانونية غير تمييزية تحظر الأسلحة النووية. ومع الأسف، تم تحقيق هذا الإنجاز خارج مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى مواصلة هذا المسعى يجب أن تتم في مؤتمر نزع السلاح من خلال التفاوض على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تحدد الإطار الزمني والتقدم المحرز بالنسبة للإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق دولياً.

ثانياً، إن هناك أهمية بالغة لأن يقوم المؤتمر ببدء التفاوض أيضاً على صك قانوني ملزم غير تمييزي ومتعدد الأطراف وقابل للتحقق دولياً بصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، وفقاً لتقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه. ويجب على الصك المنشود أن يحقق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار معاً، ولا يمكن تحقيق ذلك بصورة ملائمة إلا إذا تم تضمين مخزون المواد الانشطارية ضمن نطاق هذا الصك. إذ إن أي صك يحظر الإنتاج المستقبلي فقط لا يمثل أولوية بالنسبة لمصر، ولن يمثل إسهاماً ملموساً في نزع السلاح النووي. إن الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تم اعتمادها في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠ تضمنت نداءً بضرورة التفاوض على هذه المعاهدة في المؤتمر. وبعد مضي ١٩ عاماً على اعتماد الخطوات العملية الثلاث عشرة فإن هذا النداء يظل دون استجابة.

ثالثاً، الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة ضد الاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وإلى أن يتم تحقيق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة توجد حاجة ملحة إلى التوصل إلى صك قانوني ملزم وعالمي وغير مشروط وغير قابل للنقض يقدم ضمانات فعالة للدول غير النووية ضد الاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في كافة الظروف.

رابعاً، تولي مصر اهتماماً خاصاً لتطوير وتقوية النظام القانوني القائم لتعزيز والإبقاء على الفضاء الخارجي للأنشطة السلمية. والحفاظ على طبيعته كتراث مشترك للبشرية. إن الدور الحيوي لتكنولوجيات الفضاء الخارجي لكافة الأنشطة الإنسانية وبيئة الفضاء الخارجي عالية التأثير تجعل من الضروري التحرك الآن لمنع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة للصراع وسباق التسلح. لقد واصلت مصر منذ سنوات وبالتبادل مع سري لانكا تقديم قرار إلى الجمعية

العامة للأمم المتحدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وبعد التفاوض حول صك قانوني ملزم لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ذا أهمية كبيرة، ولا سيما في ظل تنامي التوجهات المقلقة حول إمكانية تسليح الفضاء الخارجي، وقيام عدة دول بتطوير قدرات مضادة للأقمار الصناعية.

السيد الرئيس، إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعزز كل منهما الآخر كما أنهما ضروريان لتعزيز الأمن والسلم الدوليين. وقد يَسَّر هذا التوازن الدقيق بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في المقام الأول إلى جانب الاستخدامات السلمية للطاقة النووية اعتماد معاهدة عدم الانتشار النووي. إن على مؤتمر نزع السلاح أن يرتقي إلى مستوى ولايته وأن يبدأ في التفاوض على صكوك قانونية ملزمة بشأن بنوده الأربعة الرئيسية على جدول أعماله. إن استمرار حالة الجمود التي يعاني منها المؤتمر سيؤدي إلى المزيد من التقيؤ لولايته وبما قد يؤدي تدريجياً إلى زواله.

السيد الرئيس، منذ عام ١٩٧٤ دأبت مصر على توجيه النداء وبذل الجهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومنذ عام ١٩٩٠ تدعو مصر لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي عام ٢٠١٨ نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حلحلة هذا الجمود باعتماد القرار ٥٤٦/٧٣ الذي يعهد إلى الأمين العام بمهمة عقد مؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٩ لصياغة معاهدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقد نص هذا المقرر على اعتماد المؤتمر كل قراراته بالتوافق. كما أنه سوف يناقش بدون أي تمييز كافة شواغل الأطراف التي تقرر المشاركة فيه وذلك من أجل صياغة ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة.

إن الدول الراحية الثلاث لقرار الشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٥ بالإضافة إلى الدولتين النوويتين الأخريين مدعوة إلى المشاركة في المؤتمر للمساهمة في تحقيق الهدف الإقليمي المشترك لضمان الأمن الجماعي والتعاوني لجميع دول المنطقة دون تمييز، مما يعزز السلم والأمن الدوليين، ويمثل إسهاماً تاريخياً في جهود نزع السلاح في جميع أنحاء العالم. وندعو جميع الدول خاصة دول المنطقة والدول والمنظمات المدعوة إلى المساهمة مساهمة بناءة في هذه العملية الصادقة والشاملة.

ختاماً، سيدي الرئيس تقدر مصر التزامكم ببدا العمل الموضوعي للمؤتمر، ونتوجه لكم بالشكر على تقديم مشروع برنامج العمل الأسبوع الماضي. ونتطلع لمراعاة ملاحظتنا التي قدمناها خلال الجلسة العامة الأخيرة، ونؤكد استعدادنا للعمل بشكل بناء معكم ومع جميع الدول الأعضاء لإقرار برنامج العمل في أقرب وقت وفقاً للقواعد الإجرائية للمؤتمر. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير أيرلندا.

السيد غافيه (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم بتوليكم مهام الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين في مهمتكم الجسيمة والعسيرة.

وأود أن أضيف الملاحظات التالية، بصفتي الوطنية، إلى تلك التي سبق أن أدلى بها الاتحاد الأوروبي نيابةً عنا. السيد الرئيس، على غرار العديد من المتكلمين الذين سبقوني، أود أن أشكركم على مشروع برنامج العمل الذي قدمتموه إلى مؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي. فبعد الجمود الذي طال أمده في هذا المحفل، بتنا نستشعر خيبة الأمل. ومشروع برنامج العمل الذي قدمتموه يستنهض هممنا ويحضنا على الاستفادة من مناقشات الهيئات الفرعية في العام الماضي. وتتطلع أيرلندا إلى العمل معكم ومع جميع الدول الأعضاء على بناء توافق في الآراء يمكن أن يعود بنا إلى الوفاء بالولاية الأساسية لهذا المؤتمر.

وقد جاء مشروعكم في أوانه - فقد ذكرتنا أحداث الأيام الأخيرة بمدى هشاشة اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار. ومما يبعث على القلق الشديد أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أعلننا تعليق التزاماتهما بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فقد مكنت تلك المعاهدة، طيلة مسيرتها التي امتدت ٣٠ سنة حتى الآن، من إزالة زهاء ٣٠٠٠ قذيفة محملة برؤوس حربية نووية وتقليدية وتدميرها تدميراً متحققاً منه. وكلما نفذت المعاهدة تنفيذاً سليماً، حسنت من الأمن، لا بين طرفيها فحسب، بل أيضاً على الصعيد العالمي، ولا سيما أوروبا. ويمكن أن يشكل اخيار المعاهدة وسباق التسلح الذي قد يذكيه إخواؤها نكوصاً إلى ماضٍ مظلم خطير يجب تفاديه. وقد تترتب عليه عواقب بليغة الأثر على صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى، بما في ذلك المفاوضات بشأن المعاهدة الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ونعتقد أن الفرصة ما تزال سانحة لإجراء حوار بناء وتسوية المسائل التي أثارها الولايات المتحدة فيما يتعلق بامتنال روسيا للمعاهدة امتثالاً كاملاً يمكن التحقق منه ويكفل صونها.

السيد الرئيس، لقد شهدنا في عام ٢٠١٨ تحديات تهدد مباشرة قواعد مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وشهدنا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني واتساعاً في شرح المواقف السياسية بشأن المسائل الموضوعية. ومن الضروري في هذا العام أن نسخر الأدوات المتاحة لنا هنا في المؤتمر لإحراز تقدم جوهري وتحديد الوفاء بالتزاماتنا الجماعية بالسلام والأمن المستدامين. ولهذا السبب، السيد الرئيس، سربي بالخصوص أنكم أشرت في وثيقتكم إلى خطة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح. وإن عدم تقييد انتشار الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل واستخدامها يعد مسألة تتداخل فيها جوانب عديدة تهدد حقوق الإنسان، والبيئة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بل حتى مستقبل كوكبنا. ومع أن الإقرار بالروابط بين نزع السلاح والتنمية ليس أمراً جديداً، فقد شهدنا منذ وقت طويل نزعة إلى التعامل معهما منفصلين. وهذا على الرغم من مجموعة كبيرة من الأدلة التي تبرهن على أن عمليات الإفراط في تكديس الأسلحة يمكنها أن تحرم التنمية من موارد أساسية وأن تؤجج الصراعات المسلحة والعنف. وكما ذكر الممثل السامي ناكاميتسو، فإن الفشل في إنشاء أنظمة فعالة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة يخلق أثراً مدمراً على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسلام والأمن ورفاه البشر.

وتقر خطة الأمين العام بالإمكانات الواعدة لنزع السلاح في هذا الصدد. وتتيح لنا طرقاً جديدة ومبتكرة لتنفيذ ولايتنا في هذا المؤتمر من خلال تشجيعنا على إدراج نزع السلاح وتحديد الأسلحة ضمن نطاق التنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وبناء على

ذلك، يأمل وفد بلدي أن يتمكن المؤتمر من المساهمة في تنفيذ الإجراءات التي بينها الأمين العام للأمم المتحدة في المجالات التي لها صلة بأولويات المؤتمر.

وينبغي أن ينصب عملنا على استعادة تركيز نزع السلاح على الإنسانية بدلاً من مقارنة نزع السلاح من منظور أمني معزول ومجرد. وكما قال مؤخراً رئيس أيرلندا، مايكل هيغينز، فإننا لسنا منخرطين في نزع السلاح في حد ذاته، وإنما بسبب التأثيرات التي خلفتها هذه الأسلحة الرهيبة على الكثير من البشر الذين عانوا من عواقب استخدامهما المروعة على مدى أجيال متعاقبة. ومصالح الأمن القومي والبيئة الأمنية هي بطبيعة الحال شواغل مشروعة للغاية ينبغي أن ينظر فيها بعناية. ولكن من المهم أهمية حاسمة، في ضوء احتدام التوتر، أن نجدد الالتزامات التي تعهدنا بها من قبل ونجدد الحرص عليها وننفذها. فالواقع أنه ليس ثمة أجدى من الإخلاص في تنفيذ الاتفاقات السابقة كتدبير لبناء الثقة من أجل تحسين البيئة الأمنية.

وسنواجه هذا العام مرحلة حاسمة في جولة استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. وستكلف اللجنة التحضيرية بإعداد توصيات إلى مؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٢٠، الذي تحلّ فيه الذكرى العشرون لبدء نفاذ المعاهدة. وينبغي أن يكون منطلقنا في هذه الظرفية الهامة هو ضمان استمرار الالتزام بالمعاهدة، بما في ذلك الاتفاقات التي توصلنا إليها بتوافق الآراء خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة. ومما يبعث على القلق البالغ أيضاً أنه لم يُحرز أي تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وخلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد هذا العام، أعربت أيرلندا عن التزامها الكامل بالمشاركة الفعالة والبنّاء بصفتها الوطنية، وبالاشتراك أيضاً مع الاتحاد الأوروبي، وائتلاف البرنامج الجديد، ومجموعة فيينا للدول العشر وغيرها من الجهات المماثلة. وسنسعى إلى تحقيق نتائج متوازنة ذات مغزى في جميع أركان المعاهدة الثلاثة. وتتطلع أيرلندا أيضاً إلى مناسبات أخرى تعقد بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار حيث يمكننا أن نساهم في إحراز التقدم.

ونود أن نرى حراكاً في العملية التي طال جمودها يفضي إلى معاهدة للمواد الانشطارية يُتفاوض عليها في هذه الهيئة؛ ويظل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضاً في مقدمة أولويات أيرلندا، ونحن نرحب بتصديق تايلند عليها مؤخراً. وإذ تضم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٦٧ دولة طرفاً، فإنها تحظى بدعم قوي من الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويجب على الدول التي لم تنضم بعد إلى المرفق ٢ أن تستجيب للرغبة الواضحة للمجتمع الدولي في بدء نفاذها فوراً.

السيد الرئيس، إلى جانب تنفيذ التزاماتنا السابقة، يجب علينا أيضاً أن نستشرف المستقبل وأن نستكشف سبلاً جديدة للتواصل بشأن جوهر عملنا، ليس أقلها التركيز على المسائل الجنسانية. وقد دعت أيرلندا إلى الاعتراف بالأثر غير المتناسب للإشعاع المؤيّن على النساء والفتيات. وبوصف أيرلندا مشاركة في رئاسة مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، إلى جانب كل من كندا وناميبيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فإنه يسرها أن تدعم الجهود التي تعزز تطبيق المنظور الجنساني في المنتديات المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتتبع المجموعة نهجاً ذا مسارين يركز على تعزيز التحاليل المراعية للاعتبارات الجنسانية فيما يتعلق

بالمسائل الجوهرية وعلى المساواة بين الجنسين وتحسين المشاركة الفعالة للمرأة في آلية نزع السلاح.

ومن الجهود التي بذلتها مجموعة التأثير، كما تعلمون، إعدادها دليلاً يتعلق بالمنظور الجنساني ونزع السلاح لدعم رؤساء آلية نزع السلاح في تطبيق منظور المساواة بين الجنسين على أعمالهم. وقد تلقت الرئاسة الست لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩ ذلك الدليل، ونأمل أن تستعمل هذه الأداة بما يعود بالنفع على مناقشاتنا هذا العام.

وبوصف أيرلندا الرئيسة الحالية للجنة وضع المرأة، فإنها تعمل أيضاً على ضمان فعالية هذه الهيئة في النهوض بحقوق المرأة وإبراز واقع عيش المرأة في جميع أنحاء العالم ووضع معايير عالمية وإرساء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي إدماج تلك المناقشات في خطاب نزع السلاح النووي إذ يمكنها أن تضيف بعداً آخر لكيفية النظر في الأسلحة النووية والسبب الذي يدعو إلى إزالتها.

وسيتطلب تحقيق هدفنا المشترك الرامي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية التحلي بروح الإبداع وابتكار نهج جديد. وفي هذا الصدد، نرى في معاهدة حظر الأسلحة النووية صكاً قانونياً غير مسبوق يرسي أخيراً إطاراً قانونياً قابلاً للتطبيق من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد ملّح البعض إلى أن المعاهدة تقوّض نوعاً ما معاهدة عدم الانتشار من حيث إنها تنشئ صكاً قانونياً مستقلاً عنها. ونحن نرى أن تلك الأقوال ترسي ثنائية زائفة بين المعاهدتين. وبالنسبة لأيرلندا، بوصفها عضواً مؤسساً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن السابقين إلى الدعوة إليها، فإن الحظر ضرورة منطقية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن أفضل سبيل لحماية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يكمن في تنفيذها. وهذا هو بالضبط ما تتيحه معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأنها تسد الثغرات القانونية الكامنة في أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، القائم حالياً، ستكون معاهدة حظر الأسلحة النووية مفيدة له لأنها تتكامل معه تماماً وقد أضحت الآن واقعاً ماثلاً.

السيد الرئيس، تقدر أيرلندا أيما تقدير مساهمة المجتمع المدني في النقاش بشأن نزع السلاح. وتزيد خبرته في إثراء مناقشاتنا، ومن المؤسف أنه يتعذر علينا إيجاد وسيلة لتيسير مشاركته الهادفة. وعلى غرار ذلك، يمكن أن يساهم توسيع عضوية المؤتمر أيضاً في إعادة تنشيط عمل المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أدعو إلى التحلي برحابة الصدر والمرونة في أعمالنا هذا العام. فهناك الكثير من المسائل التي نتفق عليها. وجمعنا الالتزام بتحقيق هدف نزع السلاح النووي، حتى وإن تباينت أحياناً وجهات نظرنا في كيفية بلوغه. والمؤتمر هيئة من هيئات الأمم المتحدة تحظى بتمويل جيد ولها ولاية واضحة هي التفاوض على معاهدات نزع السلاح. وتملك ميزة فريدة ينبغي ألا نفرط فيها. وعلى ضوء بيئة الأمن السائدة، لا يسع المؤتمر أن يضع مزيداً من الوقت. ونهيب بجميع الدول الأعضاء ألا تدخر أي جهد لضمان إعادة الاعتبار لمكانة المؤتمر بإحراز تقدم حقيقي وجوهري هذا العام. وشكراً جزيلاً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أيرلندا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً لكم، السيد الرئيس. تؤيد فرنسا تماماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في بداية الدورة. وأود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية. اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على أسلوبكم في قيادة عمل مؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب - والأوان لم يفت بعد - عن متمنياتي لكم بالتوفيق. وأود أن أقول بمنتهى البساطة إن وفد بلدي مستعد للمساهمة في أعمال المؤتمر بصورة منفتحة وبناء. وقد عدنا إلى هذه القاعة ونحن على بينة من الصعوبات التي تواجهنا ونحن ملتزمون تمام الالتزام بدعم الرئاسات المتعاقبة حتى نقدم مساهمتنا في هذه الأعمال التي لا نزال نعتبرها ضرورية لأمننا الجماعي. ولن أعود إلى التذكير بمواقف بلدي فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فهي معروفة وثابتة. وفي هذا الصدد، علي أن أقول إن المستجدات التي طرأت على البيئة الاستراتيجية والأمنية لا تزيد قناعاتنا إلا رسوخا. وقد بيناها في رؤيتنا الاستراتيجية التي أعلنها عنها في مثل هذا الوقت من العام الماضي ولا تزال صالحة تماماً حتى الآن.

السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء، ندرك التعقيد الذي تتسم به الحالة الدولية وما تشهده من تدهور. وإدراكنا هذا نابع من تحليلنا بالواقعية وقناعتنا بأن العمل المتعدد الأطراف ينبغي أن يتعزز حتى نجد حلاً لهذا التدهور، حتى وإن كان حلاً جزئياً. وإزاء هذا السياق الذي ينعدم فيه البقن، لن يكون الاستسلام أو التقاعس حلين. وكما تعلمون، فإن بلدي يواصل تقديم مساهمة فعالة ولمموسة في حل أزمات الأمن الإقليمية وتعزيز الأمن الدولي، لكن ذلك لا يمنعنا من الإيمان الراسخ بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وأود هنا أن أؤكد من جديد التزام فرنسا بمختلف الصكوك السارية في هذا المجال، التي تساهم في ضمان الاستقرار الاستراتيجي. وندعو في هذا السياق جميع الأطراف إلى مضاعفة الجهود لصون صكوك تحديد الأسلحة التقليدية والنووية القائمة. وقد خلصت فرنسا، مع شركائها وحلفائها، إلى أن روسيا طوّرت نظاماً للقدائف، هو نظام 9M729، في انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولم تستجب روسيا للطلبات المتكررة لتقديم توضيحات ولا لدعوات الامتثال للمعاهدة التي وجهت لها في الأشهر الأخيرة. وتأسف فرنسا لاضطرار الولايات المتحدة إلى تقديم إخطار بانسحابها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وندعو روسيا إلى الاستفادة من فترة الأشهر الستة التي تلي تعليق الالتزامات الأمريكية، بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، حتى تعود للامتثال الكامل لأحكام هذا الصك. وخلال تلك الفترة، ستواصل فرنسا التشجيع على الحوار المتعمق مع روسيا والتشاور الوثيق مع حلفائها في ناتو. ويشجع بلدي أيضاً روسيا والولايات المتحدة على تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بعد عام ٢٠٢١ والتفاوض بشأن معاهدة لاحقة.

السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء، دعونا نكون صرحاء: لا يمكن لعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي يفترض فيها أن تساهم في بناء عالم أكثر أماناً للجميع، أن تؤتي نتائج ملموسة إلا إذا انبثقت عن تحليل مشترك بحق للمواضيع التي تشغلنا. ولن يتأتى التغلب على المعضلة التي نشهدها إلا إذا اجتمعنا على مصلحة مشتركة، لأن هدفنا الجماعي هو تحديد جعل بيئتنا الاستراتيجية أقل غموضاً وأكثر استقراراً. وقد لاحظنا في الماضي القريب أن موضوع نزع السلاح كان غالباً ما يُتناول على حدة، حتى لا نقول بمعزل عن اعتبارات مرتبطة به، دون إجراء تحليل فعلي وجدي ومعتمد للسياق الاستراتيجي وللواقع السياسي. ويجب من

الآن فصاعداً أن يراعي الواقع العسكري المعاصر، والكشوفات التكنولوجية، وتطور القدرات والتهديدات الجديدة. ونعتقد أن هذا المحفل لن يحقق شيئاً ما لم يراع جميع هذه الأبعاد. ولن يسفر أي نهج تبسيطي إزاء نزع السلاح عن أي تقدم ملموس؛ لكننا نمتلك الخبرة الضرورية للاضطلاع بهذا العمل التحليلي المعقد. ومكمن قوتنا، قبل كل شيء، هي خبرتنا. صحيح أن الهيئات الفرعية الخمس لم تتح في السنة الماضية بدء مفاوضات رئيسية على أي صك من الصكوك. لكنها أتاح التقدم في الفهم المشترك للمسائل التقنية التي تحيط بكل موضوع من المواضيع المتناولة. وهذا أمر لا يستهان به. والواقع أنه إنجاز كبير جداً. ولا زلنا نعتقد أن هناك حدوداً مفتعلة بين المناقشات والمفاوضات، إذ لا يمكن إبرام أي اتفاق لنزع السلاح أو تحديد الأسلحة دون مناقشة سابقة ترمي إلى الوصول إلى فهم مشترك للمسائل المطروحة. ونأمل أن تتواصل هذه المناقشات وتتوسع خلال هذا العام، إذ إن من المهم التغلب على الخلافات السياسية، التي تستند في معظم الأحيان إلى صدام عقيم في المواقف المبدئية بدل البحث عن أرضية مشتركة لمصلحة الجميع.

السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء، جرت العادة أن نقول لكم في بداية العام أن أمامكم مهمة شاقة في استئناف عمل مؤتمر نزع السلاح. لكن هل توقف عن العمل من قبل فعلاً؟ فاعتماد برنامج العمل هو هدف محمود وإن كنا ندرك صعوبة هذه المهمة. ونحن ندرس باهتمام المشروع الذي تفضلتم بتقديمه ويمكنكم أن تعولوا على الالتزام الكامل لفرنسا في جهودكم الرامية لاستئناف الولاية الأصلية لهذا المؤتمر – أي التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف – مع مراعاة أوجه التقدم والإنجازات التي تحققت في السنوات السابقة. وفي هذا السياق، تظل أولوية بلدي هي إطلاق التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، دون إبطاء، استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. ومن بين أوجه التقدم الممكنة في مجال نزع السلاح، يتقدم هذا المشروع عليها جميعاً، حيث إن المفاوضات بشأنه غدت قريبة المنال، كما يشهد على ذلك العمل الموسع الذي أنجزته في السنوات الأخيرة مختلف أفرقة الخبراء المعنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ظل بيئة استراتيجية تزداد صعوبة التنبؤ بها وتتفاقم فيها التوترات على نحو غير مسبوق، يظل من المفيد والهام وضع معاهدة تحدد سقفاً لمخزونات المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في إنتاج الأسلحة النووية. وليست هذه المعاهدة الخطوة المنطقية التالية فحسب، بل إنها أيضاً خطوة أساسية وحاسمة وشرطاً مسبقاً لتحقيق أي تقدم ملموس في نزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى إعداد برنامج العمل، يجب علينا أيضاً، حتى نكون واقعيين، أن نبحث حلولاً عملية، مثل مواصلة العمل من خلال الهيئات الفرعية المواضيعية. وقد أفضى العمل المنجز في هذه الهيئات في العام الماضي إلى إحراز تقدم هام يبعث على كثير من التفاؤل ومكّن من تجاوز المناقشات الإجرائية أو الصدامات السياسية التي غلبت للأسف في معظم الأحيان على هذا المحفل، ومن ثم الانتقال إلى مناقشة المسائل التقنية المحيطة بشتى بنود العمل بهدوء أكبر. ومن شأن تجديد ولاية هذه الهيئات الفرعية أن يمكن أيضاً من حل المشكلات التي سببتها دورة التناوب القصيرة على رئاسة المؤتمر. ويمكنه أيضاً أن يتيح للمؤتمر العودة إلى ممارسة الانكباب على المهام الطويلة الأجل. ويرى وفد بلدي مزايا كثيرة في تسخير كل مجالات التأزر الممكنة لتعزيز الاتفاق بين مختلف أركان آلية نزع السلاح. ويمكن أن يتخذ ذلك، مثلاً، شكل تعاون

أوثق بين اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. ويمكن أيضاً أن يتخذ شكل روابط أعمق بين مؤتمر نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أنه يمكن الاستفادة من السماح للمؤتمر بتكليف المعهد بإنجاز بحوث - من خلال دراسات وتحليل بشأن المواضيع التي ذكرتها سلفاً - حتى يتسنى للمؤتمر الاطلاع على معلومات كاملة. وسيكون الهدف هو تيسير المفاوضات بشأن نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي، وفقاً لولاية المعهد.

السيد الرئيس، في الختام، لكم أن تعولوا على الدعم الكامل والالتزام الراسخ من وفد بلدي في مواصلة النظر في مختلف المقترحات، ولا سيما في المساهمة في استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير إيرون من إندونيسيا، الذي أرحب به بحفاوة في مؤتمر نزع السلاح.

السيد إيرون (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على توليكم منصب الرئيس الأول للمؤتمر في دورة عام ٢٠١٩. وأتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم. وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيدعمكم دعماً كاملاً لإنجاح رئاستكم.

السيد الرئيس، أعتقد أننا متفقون جميعاً أن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا هو تدهور بيئة الأمن العالمي. وإذا تجاوزنا هذا الفهم والتصور المشتركين الحاسمين، فإن من مهمة المؤتمر ودوره الأهم أن يتصدى لذلك التحدي حتى لا يفضي إلى تسليح نووي وسباق التسلح النووي. ويتعين علينا أن نؤكد من جديد أهمية عمل المؤتمر في تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعزز التزامنا إزاء المؤتمر، باعتباره محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، لمواصلة عمله على تحقيق هدفه.

وترى إندونيسيا أنه يتعين علينا أن نواصل إذكاء الوعي بالمؤتمر في أوساط سائر الجهات المعنية، بمن فيهم النساء والشباب والمجتمع المدني ومجموعات الفكر والأوساط الأكاديمية. وفي إطار الاحتفال بالذكرى الأربعين للمؤتمر، يمكننا بحث تنظيم حدث خاص في هذا العام احتفاءً بتلك الذكرى.

ويتعين علينا أيضاً أن نفكر في مكانة المؤتمر في المجتمع الدولي ونقرّ بأهميته ومساهمته خلال هذه السنة المجيدة. وتأكيداً لذلك، يمكننا أن نقدم قراراً إلى اللجنة الأولى بمناسبة الذكرى الأربعين للمؤتمر.

السيد الرئيس، من المهم بالنسبة لنا أن نتفق على برنامج عملنا في بداية دورة المؤتمر كل عام. وقد جسد قرار إنشاء الهيئات الفرعية الخمس في عام ٢٠١٨ وتحديد أنشطة برامج هذه الهيئات روح التعاون التي تحلى بها الأعضاء وجهودهم من أجل استئناف عمل المؤتمر. ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا ونجد مبادرات ونكتب على كل المساعي الرامية إلى الخروج من المأزق وإعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي في دورة هذا العام.

وترحب إندونيسيا بمبادرة الرئيس إلى إعداد مقترح لبرنامج العمل. ونظل حريصين على المشاركة البناءة للاتفاق على برنامج عمل لدورة هذا العام. ويتعين علينا أن نستديم الزخم الذي

نشأ عن العمل الموضوعي في العام السابق وأن نستفيد من نتائج أعمال الهيئات الفرعية في متابعة عملنا الموضوعي ابتغاء بدء المفاوضات.

السيد الرئيس، تقرّر إندونيسيا بتنوع عضوية المؤتمر. وهناك تباين كبير بين المواقف السياسية وقد توجد أحياناً مواقف يتعذر التوفيق بينها. لكن إندونيسيا ترى أن هدفنا والتزامنا المشتركين يظلان قائمين ويجب أن تكون لهما الأسبقية، بغض النظر عن المواقف السياسية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد موقفنا بشأن ضرورة تجنب تسييس المؤتمر. والتقيد بالنظام الداخلي للمؤتمر هو مبدأ أساسي.

وكملاحظة شخصية، يشرفني أنني تمكنت من الانضمام إلى هذه الهيئة الموقرة للمرة الأولى. وأشكركم على حفاوة الترحيب وأتطلع إلى العمل الوثيق معكم في إطار المؤتمر وخارجه.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أطيب التمنيات في السنة القمرية الجديدة. وأرجو أن تجلب لنا السنة الجديدة الازدهار والسعادة والرخاء. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير إيرون من إندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، قبل ممارسة حقنا في الرد، أود على غرار من سبقوني أن أتمنى سنة قمرية جديدة سعيدة لزملائنا الصينيين وزملائنا الآسيويين الآخرين. ثانياً، نؤيد تماماً الإحاطة التي قدمها المنسقون الصينيون للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عن نتائج المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد في بيجين. ونؤيد أيضاً تماماً الآراء التي أعرب عنها الممثلون الصينيون بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وقبل ممارسة حقنا في الرد، السيد الرئيس، لدي مقترح عملي. ومقترحي هو أن نستمتع أولاً لمن يودون الحديث عن هذا الموضوع، حتى نتمكن من الرد على كل واحد منهم. وإن لم يكن هناك أحد آخر يود الحديث عنه، فأنا مستعد للتعليق على البيانات التي أدلى بها في هذه القاعة بشأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. يبدو أن لا أحد آخر يود الإدلاء ببيان.

في ٢ شباط/فبراير، السيد الرئيس، الزملاء الموقرون، عقد رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، اجتماع عمل مع وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع تناول تحليلاً شاملاً للحالة الراهنة لشؤون نزع السلاح على ضوء قرار الولايات المتحدة أن تعلق أحاديها وفاءها بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

ولن أعود إلى ذكر كل ما قيل خلال ذلك الاجتماع؛ فالمواد ذات الصلة به متاحة على طاولة الوثائق. ويمكن أن يقرأها من شاء. وسنقتصر فقط على الإشارة إلى بعض النقاط الرئيسية.

بعد تحليل شامل للحالة فيما يتعلق بالمعاهدة والخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتقويض الإطار القانوني الدولي لتحديد الأسلحة، بدءاً من انسحابها الأحادي من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢، اتخذت القرارات التالية.

فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ورداً على القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة، أعلن الرئيس بوتين عن تعليق روسيا الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

وقدّم الدعم للتدابير العسكرية والتقنية التي اقترحتها وزارة الدفاع رداً على انتهاكات الولايات المتحدة للأحكام ذات الصلة في المعاهدة. وبوجه خاص، تركزت المناقشة على أنشطة البحث والتطوير فيما يتعلق بنسخة من صاروخ "كالير" تطلق من البر. وختاماً، ودرءاً لسوء الفهم، سأقتبس من توجيهات الرئيس إلى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وفيما يلي نص الاقتباس:

"على مدى السنوات أثننا مراراً مسألة المفاوضات الموضوعية بشأن جميع جوانب نزع السلاح تقريباً. وفي السنوات الأخيرة، رأينا أن مبادرتنا لا تحظى بدعم من شركائنا. بل على العكس من ذلك، شهدنا تمادياً في البحث عن ذريعة أو أخرى لتفكيك نظام الأمن الدولي القائم.

وفي هذا السياق، أود أن أكون جازماً وأطلب من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع أن تسترشداً بالاعتبارات التالية. جميع مقترحاتنا في هذا المجال لا تزال مطروحة على الطاولة؛ وأبواب المفاوضات مفتوحة. لكنني أطلب من الوزيرين ألا تباشرا أي مفاوضات إضافية بشأن هذه المسألة. دعونا ننتظر ريثما يكون شركاؤنا مستعدين للدخول معنا في حوار منصف وهادف بشأن هذا الموضوع الحاسم بالنسبة إلينا وإلى شركائنا وباقي العالم.

هناك اعتبار آخر أود أن أبلغ به الوزيرين. نحن نتصرف على أساس الفهم بأن روسيا لن تنشر أي أسلحة متوسطة وقصيرة المدى في أوروبا أو أجزاء أخرى من العالم، إن طوّرت أي أسلحة من هذا النوع، ما دامت لم تُنشر في أجزاء أخرى من العالم أسلحة مشابهة من صنع أمريكي.

وأطلب من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع كليهما أن ترصدا الأحداث عن كثب وأن تقدما في الوقت المناسب مقترحات لنا لتقديم ردنا".

وأود أن أشير ختاماً إلى أنني سأمتنع عن التعليق على البيانات التي أدلت بها فرادى وفود الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. فقد أدلت وزارة الخارجية بالتعليق المناسب، ونسخة منه متاحة بالإنجليزية والروسية على طاولة الوثائق.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. هل يود أي وفد آخر أن يتناول الكلمة بشأن أي مسألة أخرى قبل أن نستأنف مناقشة مشروع برنامج العمل؟ أرى أن سفيرة المكسيك تطلب الكلمة، فلتتفضل.

السيدة فلورس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتمنى سنة سعيدة جداً للوفد الصيني وسائر بلدان منطقته التي تحتفل بالسنة القمرية الجديدة. أتمنى أن تجلب لكم هذه السنة الجديدة السعادة. ونود أيضاً أن نشكركم، السيد الرئيس، في هذه المرة الثانية التي أتكلّم فيها أمام مؤتمر نزع السلاح، على تقديمكم برنامج العمل وأؤكد لكم تعاوننا في أي شكل من الأشكال تحتارونه لمداولاتكم، حتى يتسنى لنا في أقرب وقت إعداد برنامج عمل.

السيد الرئيس، أود ببساطة أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر الوفد الصيني على إحاطته لنا عن نتائج المناقشات التي أجراها قبل أيام قليلة في بيجين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين في إطار مجموعة الدول الخمس. ونعتقد أن هذا مستجد إيجابي جداً ونرحب بهذا الحوار، لا سيما أن ذلك الاجتماع لم يعقد منذ سنتين. ومن المهم جداً أن هذه الدول أبدت استعدادها

لتقديم مساهمة ملموسة في صون السلام والأمن الدوليين لاسيما في مثل هذا الوقت الذي يشهد استمراراً في تدهور الأمن.

وأود أن أشير إلى أن المكسيك، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا الصك يؤدي دوراً حيوياً في نظام عدم الانتشار، ولا سيما فيما يتعلق بالامتنال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأنا أتفق تماماً مع ما ذكره وفد أيرلندا آنفاً، ونؤكد من جديد استعداد المكسيك للمشاركة في حوار بناء يمكن وفودنا جميعاً من المضي قدماً في تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة المكسيك على بياحها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها للرئيس. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة بشأن أي مسألة أخرى قبل أن نستأنف مناقشة مشروع برنامج العمل؟ أعطي الكلمة لممثل جنوب أفريقيا. الكلمة لكم.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩ ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في إنجاح مداولتنا.

ونود أيضاً أن نرحب بالممثلين الجدد لإكوادور وإندونيسيا والصين والهند في المؤتمر، ونرحب أيضاً بتعيين أمينة المؤتمر الجديدة. ونود أن نعرب عن أطيح تمنياتنا لكل من يحتفل بالسنة القمرية الجديدة.

لقد أيدت جنوب أفريقيا طلب دولة فلسطين المشاركة في أعمال المؤتمر وأسفت لتعذر تلبية ذلك الطلب. ولا يزال يساور جنوب أفريقيا القلق مما يبدو أنه غدا تسييساً للمؤتمر لن يفيد إلا في صرف الانتباه عن مناقشة القضايا الجوهرية التي تدخل في نطاق ولاية المؤتمر. ولا تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى الانتقاص من مصداقية المؤتمر، ونحن ننضم إلى من دعوا إلى احترام النظام الداخلي واحترام جميع الأعضاء، وندعو الأعضاء إلى الامتناع عن طرح مسائل لا تندرج في ولاية المؤتمر.

وتنعتقد دورة المؤتمر لعام ٢٠١٩ في غمرة تحديات عديدة أثرت في الجهود الدولية المبذولة في الأعوام الأخيرة لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولا شك أن أبرز تلك التحديات هما استمرار الجمود وعدم قدرة المؤتمر على الوفاء بمسؤوليته باعتباره المنتدى الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

ومن غير المقبول أن يستمر هذا المأزق الذي سيزداد تأثيره على أهمية المؤتمر ومكانته المرموقة. ولاستعادة الثقة، يتعين أن نجد حلولاً توفيقية تتيح للمؤتمر استئناف عمله الموضوعي واستعادة مكانته باعتباره مؤسسة سريعة الاستجابة ومسؤولة ومتعددة الأطراف قادرة على أن تساهم مساهمة فعالة في بناء توافق جديد في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر في أمننا المشترك.

ولذلك نرحب بمشروع برنامج العمل الذي قدمتموه، السيد الرئيس، ونرى فيه خطوة على المسار الصحيح. وكلنا يتوق إلى نتيجة مثالية، لكن لا ينبغي أن يحملنا نشدان الكمال على بخس النتائج الجيدة. ولذلك من المهم للغاية أن يُتوصّل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل والجدول الزمني للأنشطة وأن تبدأ المفاوضات بشأن المسائل التي تتقارب فيها الآراء. وسيتطلب إحراز التقدم بذل جهد كبير لبناء الثقة، وتحلي جميع أعضاء المؤتمر بقدر أكبر من

المرونة والاستعداد لتجاوز المواقف المتصلبة في النهج السابقة التي حالت دون إحراز التقدم. فإن أخفقنا، فقد لا تتمكن من إعادة تنشيط هذه المؤسسة، وسنكون جميعاً مسؤولين عن زوالها.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقول من دون لبس إن جنوب أفريقيا نصير قوي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ومؤيد متحمس لإقامة عالم خال من التهديدات التي تطرحها أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة التقليدية. وإذا كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهما اتفاقيتان تم التفاوض عليهما في هذه الهيئة تحديداً، كفيلتين بالتصدي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تهدد البشرية، فإن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية يظل هدفاً صعب المنال. وإذا كان من غير المقبول أن تتسبب أسلحة الدمار الشامل في إلحاق دمار عشوائي وعواقب إنسانية مروعة، فلا يوجد قطعاً ما يبرر استمرار احتفاظ تسعة بلدان بالأسلحة النووية.

ونلاحظ أن مشروع برنامج العمل يقترح إنشاء فريق عامل معني بتهديدات السلامة البيولوجية القائمة والمحتملة. ونعتقد أنه يستحسن أن تجرى المناقشات بشأن هذه المسائل في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السيد الرئيس، تقتضي الصلة الوثيقة بين نزع السلاح وعدم الانتشار ضرورة إحراز تقدم مستمر لا رجعة فيه على كلتا الجبهتين. وباعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تمثل اتفاقاً تاريخياً بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعهدت بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة تلك الأسلحة مقابل تعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بنبذ خيار الحصول على الأسلحة النووية. ويساهم عدم الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي في التعهدات ذات الصلة، إلى جانب قيام الدول الجديدة الحائزة للأسلحة النووية بتحديث لترسانات النووية وتطوير قدرات صنع أسلحة نووية جديدة، في التوترات وانعدام الأمن على الصعيد العالمي.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن لحيازة الأسلحة النووية ولا للسعي إلى حيازتها أن يعززا السلام والأمن الدوليين. وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية. ولذلك يتعين على هذه الدول أن تنخرط دون مزيد من الإبطاء في عملية حثيثة للمفاوضات تقود إلى نزع السلاح النووي. وينبغي أن يظل هذا هدفاً أساسياً بينما نضطلع بمسؤولياتنا كأعضاء في المؤتمر.

السيد الرئيس، ترى جنوب أفريقيا أن العديد من بنود جدول أعمال المؤتمر كانت جاهزة منذ أمد بعيد لكي يبدأ التفاوض بشأنها، ومنها تلك المتعلقة بمعاهدة للمواد الانشطارية، ومعاهدة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وغيرهما من التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. ولا نرى سبباً مانعاً لبدء المفاوضات في المؤتمر بشأن أي من هذه المسائل أو جميعها. ولسنا مقتنعين بأن إبرام هذه الصكوك يمكن أن يعرض مصلحة الأمن القومي لأي دولة للخطر. بل إن أي معايير جديدة في هذه المجالات لا يمكن، على العكس من ذلك، إلا أن توطد السلام والأمن الدوليين والإقليميين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجرد التفاوض يمكن أيضاً أن يعزز الثقة بين الدول، وما أحتاجنا إلى هذه الثقة.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدّم، أعربت المزيد من الدول عن اهتمامها بالعضوية. ورغم أن المادة ٢(١) من النظام الداخلي للمؤتمر نصت على إجراء استعراض للعضوية على فترات منتظمة، لم يعر لهذه المسألة الاعتبار المناسب في السنوات الأخيرة. ويتضح من خلال ما جرى مؤخراً من إساءة استخدام قاعدة التوافق في الآراء لتحقيق مآرب سياسية وحرمان بلدان من نيل صفة المراقب أن تلك المسألة لم تحظ باهتمام كاف. ونأمل أن نتمكن من إيجاد حل لهذا المأزق. فلا يمكن للمؤتمر إلا أن يستفيد من الحكمة الجماعية لعضوية أكثر تمثيلاً.

السيد الرئيس، يتطلع وفد جنوب أفريقيا إلى العمل معكم ومع أعضاء المؤتمر الآخرين في جهد جماعي لاستعادة الأمل في عالم أكثر سلاماً وأمناً ورخاء. وسنظل نشارك مشاركة نشطة وبنّاءة في المؤتمر وفي غيره من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف لإيجاد حلول ستقتضي حتماً تقديم تنازلات لتعزيز النظام المتعدد الأطراف في الجهود المبذولة لبلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه المستمرين لتنفيذ ولاية المؤتمر. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جنوب أفريقيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الرئيس. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة بشأن أي مسألة أخرى قبل أن نستأنف مناقشة مشروع برنامج العمل؟ لا يبدو الأمر كذلك.

قبل أن تنتقل إلى جولتنا الثانية من المشاورات الرسمية بشأن مشروع برنامج عملنا الوارد بالوثيقة CD/WP.618 بصيغتها الحالية، اسمحوا لي أن أتناول بعض الأسئلة التي أثارها عدة دول أعضاء في هذه القاعة في الأسبوع الماضي بشأن الفقرة ٦(هـ) من مبادرة أوكرانيا.

المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، بالحديث عن السياق الأوسع للسلامة البيولوجية، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تمثل سوى واحدة من ركائز الجهود المعاصرة الرامية إلى التخفيف من حدة التهديدات البيولوجية. وسواء نشأت التهديدات عن الأسلحة البيولوجية أو عن الأوبئة الطبيعية، فإن سياسة السلامة البيولوجية تتصدى لمهمة التكامل والأمن والصحة العامة. ولقد كانت الفجوة بين نظرية الصحة العامة وممارسة الأمن القومي والدولي دوماً شاسعة وهي لا تزال كذلك عموماً. ومع ذلك، تقتضي سياسة السلامة البيولوجية الفعالة والحكومات، على الصعيدين الوطني والعالمي، دمج الأمن والصحة العامة، والإشراف على العلوم من أجل الأمن والصحة العامة، وتضمين سياسة السلامة البيولوجية في سيادة القانون وعولمة حوكمة السلامة البيولوجية. والاقتراح، بعبارة بسيطة، هو التفكير خارج إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ثانياً، شهدنا خلال العقد الماضي تكاثر المبادرات المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والأمراض الطبيعية المعدية. وهذه عملية متعددة الأبعاد تشمل المستوى الدولي، ومستوى الدولة، ومستوى المنظمات غير الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك. بيد أن كثرة المبادرات والجهات الفاعلة والموارد المالية بشأن الأمن والصحة العالميين في العقد الماضي بلغت حدّاً قد يضرّ بالجهود المبذولة لتحسين إمكانية السيطرة على التهديدات البيولوجية. وبذلك، فإن فكرتنا، وهي ليست في الواقع فكرة جديدة لأن العديد من باحثينا قد عرضوا لها

من قبل، تقضي بالجمع بين كل المبادرات التي تأتي من حكومات الدول أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع غير الحكومي من جهة، وبين ما يبذل من جهود في مجالي الأمن والصحة العامة من جهة أخرى. ونرى أن تحقيق هذا التآزر بين الجهود أمر ضروري. وللمضي قدماً، علينا أن ندرك أن سياسة السلامة البيولوجية تقتضي حوكمة عالمية لتهديدات السلامة البيولوجية، وهو أمر مطلوب أيضاً لتحقيق السلامة البيولوجية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

وإن شكل ذلك ونطاقه هو القضية المطروحة للنقاش؛ بيد أن التصدي للتحديات القائمة المتعلقة بمحظر الأسلحة البيولوجية يجب أن يتم من خلال شبكات تضم جهات فاعلة متعددة لها ولايات مختلفة. وهذا تحديداً هو ما اقترحه في الفقرة ٦(هـ)، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية" - وأقصد تحديداً إنشاء فريق عامل ووضع جدول عمل يمتد خلال دورة المؤتمر لإجراء مفاوضات من أجل وضع آلية حوكمة عالمية بشأن تهديدات السلامة البيولوجية القائمة والمحتملة.

أشكركم، وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير زيمبابوي.

السيد موشايافافو (زيمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. أود بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي لكم وتعاونهم معكم. وفي الوقت ذاته، أود أيضاً أن أرحب بالزملاء الجدد الذين انضموا إلى المؤتمر ممثلين لبلدانهم. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالمثلين الدائمين لإكوادور والصين والهند، وكذلك بأمانة المؤتمر، وأتمنى سنة قمرية سعيدة لكل من يحتفلون بهذا العيد. واسمحوا لي، قبل أن أتناول جوهر برنامج العمل، أن أستهل حديثي بشكر الصين على التقرير الهام والشامل عن المؤتمر الرفيع المستوى للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي عقد في بيجين. وفي هذا الصدد، يطلب وفد بلدي تعميم التقرير لدراسته بإمعان.

السيد الرئيس، ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى التي تناولت الكلمة قبلنا في شكركم على مشروع برنامج عمل المؤتمر لهذا العام. ونودّ في هذا الصدد أن نسجل تقديرنا لما اتسم به المشروع من إحاطة شاملة وهمة عالية. ولذلك يعتقد وفد بلدي أن المشروع الذي وزعتموه أساس جيد للمداولات، لأنه يحدد التوجه العام والوتيرة الصحيحة لعمل رئاسات المؤتمر المتعاقبة، ومنها زيمبابوي. ومع ذلك، السيد الرئيس، ندرك أيضاً أن القضايا المعروضة على المؤتمر لا تقبل حلولاً ترقيعية. ونحن لا نقلل من شأن التحديات، لكن وفد بلدي مقتنع في الوقت ذاته بأن علينا أن نتحلى بالإبداع في نهجنا. ونعتقد في هذا الصدد أن التقدم الذي أحرزته الهيئات الفرعية في العام الماضي يمثل أساساً متيناً لمواصلة العمل خلال هذا العام.

وخلال المناقشات في الهيئات الفرعية، حدّدنا معاً ما يمكن وصفه بأنه القاسم المشترك الأدنى. وعند توصلنا إلى توافق الآراء بشأن القاسم المشترك الأدنى، قمنا بتحديد وتفصيل المسائل الخلافية التي تعيق الاتفاق على التفاوض بشأن الولايات. وبعبارة أخرى، السيد الرئيس، إن ما قمنا به في العام الماضي جعلنا أكثر استعداداً لاستشراف العقبات الماثلة أمامنا. وبتنا أكثر استعداداً لتبيين مواقف البلدان أو المجموعات التي يقتضي التقريب بينها اتباع نهج مبتكر نوعاً ما. وبعبارة أخرى، السيد الرئيس، وفي سياق اقتراح أسلوب عملي للمضي قدماً، يؤيد وفد بلدي اقتراح التحلي بمزيد من الإقدام والقيام بتحديد الخلافات التي تفرق بيننا فيما يخصّ بنود

جدول الأعمال المحددة. وعندما نفرغ من ذلك، يمكن أن نعقد جلسات مخصصة أو مركزة للتقريب بين وجهات نظرنا المتباينة. وعلى غرار ذلك، أقترح أن ينصب اهتمام المؤتمر على المجالات التي تقتضي تقريب وجهات النظر. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن نحدد أقطاب الخلاف. فمن غير المقبول أن نستمر إلى الأبد في الاستنكاف عن الخوض في جوهر المشكلات. وثلاثة وعشرون من إعادة التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي في نظري مدة طويلة جداً.

السيد الرئيس، خلال تنسيقنا لمجموعة الدول الـ ٢١ في آب/أغسطس من العام الماضي، عرضت، بالنيابة عن المجموعة، موقفنا من الإجراءات التي ينبغي أن توجه سير عملنا. وفي السياق ذاته، تلزم زمبابوي بالنظام الدولي القائم على القواعد. ويعتقد وفد بلدي أن على المؤتمر أن يحترم قواعده لكي يعمل على نحو سليم. وينبغي أن نتجنب تسييس هذه الهيئة وأن نركز على ولايتنا، وهي التفاوض على معاهدات ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيد الرئيس، إن وفد بلدي مستعد للمشاركة مع مكتبكم ومع سائر الأعضاء لتحسين اقتراحاتنا. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير زمبابوي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس. وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صباح الخير، السيد الرئيس. أولاً، يود وفد الأرجنتين على غرار الوفود الأخرى أن يتمنى للزملاء سنة قمرية جديدة سعيدة. ونأمل أن تكون هذه السنة إيجابية للغاية. وأود أيضاً أن أرحب بالممثلين الجديدين لإكوادور وكولومبيا، وبالأمانة الجديدة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة رادا دي. ونرحب بنتائج اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في بيجين، كما بينها زميلنا من الصين. ونرحب أيضاً بمشروع برنامج العمل لدورة عام ٢٠١٩ لمؤتمر نزع السلاح، الذي أعدّه الرئيس. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون وفد بلدي خلال مداولتنا الجارية.

ونحن نعتقد أن هذه الوثيقة منطلق جيد لعملنا. ونرحب على وجه الخصوص بما جاء في ديباجتها من إشارة إلى خطة نزع السلاح التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش. ونرحب أيضاً بالإشارة إلى العمل المنجز والتقدم المحرز خلال اجتماعات الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح، اللذين ينبغي أن يؤخذا في الاعتبار أثناء تفاوضنا على الفقرات ٦(أ) إلى ٦(و) من المشروع. بيد أن وفد بلدي يود أن يؤكد أننا إن أخفقنا في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل خلال الاجتماعات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، فينبغي لنا أن ننظر، في الوقت المناسب، في استئناف عمل الهيئات الفرعية. فقد أثبتت تلك الاجتماعات، على مدى دورة عام ٢٠١٨، أنها أداة ممتازة لإجراء مناقشات موضوعية غير رسمية تعزز عمل المؤتمر، كونها في المقام الأول تتيح لنا فرصة للاطلاع على آراء الأعضاء في مختلف بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - وهي مناقشات غالباً ما يصعب إجراؤها، لأسباب عدة، خلال الجلسات العامة.

وإذا استأنفت هذه الهيئات عملها، فسيكون من المهم إجراء مناقشات في أقرب وقت ممكن بشأن طبيعة التقارير النهائية الصادرة عن كل هيئة، وتحديد ما إذا كانت ستعتبر تقارير صادرة عن الهيئة المعنية أو تقارير منسق الهيئة، وذلك تفادياً لأي تضارب عند التفاوض على النصوص خلال الجزء الثالث من مؤتمر نزع السلاح.

وعلى ضوء السياق الدولي الذي يشهد أزمة في العمل المتعدد الأطراف، من الضروري للغاية أن يسارع إلى إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح وإثبات إمكانية إجراء مناقشات موضوعية فيه، حتى تتسنى حماية النظم القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما مع اقتراب انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير فورادوري على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باقائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. يود وفد بلدي مرة أخرى أن يهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح ويؤكد لكم دعمه وتعاون الكاملين.

وأود أيضاً أن أرحب بالمثلين الجدد لإكوادور وجاري ممثل إندونيسيا والصين وكولومبيا والهند في هذا المؤتمر. واسمحوا لي أن أهني زملائي من الصين والبلدان الآسيوية الأخرى، الذين يحتفلون بالسنة القمرية الجديدة.

السيد الرئيس، نحن نقدر كل الجهود التي بذلتموها في إعداد مشروع برنامج العمل المعمم بالوثيقة CD/WP.618. فكل خطوة تهدف إلى الخروج من المأزق الطويل في المؤتمر من خلال بدء مفاوضات للنهوض بأهداف نزع السلاح باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل هي موضع تقدير وترحيب كبيرين. وتزداد أهمية هذه المساعي بالنظر إلى المناخ الأمني المحفوف بالمخاطر والتدهور الواضح الذي يواجهه عالمنا بسبب النزعة غير المسبوق إلى الإجراءات الأحادية، التي لا تتورع عن قرع طبول الحرب وفاقاً للهوى والسير الأرعن نحو تسليح نووي جديد.

ويود وفد بلدي أن يعرب، في هذا السياق، عن بالغ قلقه إزاء آخر التطورات المتعلقة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وإن كنا نحث الطرفين على التصرف بمسؤولية عن طريق الحفاظ على المعاهدة وصورها، بما يتسق مع التزاماتهما بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فلا يمكننا أن نتجاهل أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة قد انتهكت التزاماتها الدولية مراراً وتكراراً وباستمرار، بعذر أو بدونه.

وأنقل إلى الحديث عن مشروع برنامج العمل -

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. أعذر عن تناول الكلمة، لكن التعليقات التي أدلى بها ممثل إيران لا تمت بتاتا بأي صلة لبرنامج العمل. فإن كان ما يريده هو الإدلاء ببيان بشأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة

المدى، فقد أتاحت له فرصة القيام بذلك في وقت مبكر من الجلسة، لذلك أطلب أن نركز مناقشتنا الآن على برنامج العمل. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باقائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس.

أعتقد أنه لا ينبغي أن ترسو سابقة بمقاطعة الوفود أثناء حديثها؛ فللوفود أن تقرّر كيف تتحدث وكيف تحدد سياق تعليقاتها على بنود بعينها من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أواصل حديثي. بخصوص مشروع برنامج العمل الذي قدّمتموه، يؤدّ وفد بلدي معرفة ما يلي.

أولاً، نحيط علماً، باستحسان، بالمشروع المقترح الذي يبدو شاملاً على نحو معقول للقضايا الأساسية الأربع التي كلف المؤتمر بمعالجتها - أي نزع السلاح النووي، ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. وعلينا أن نتناول هذه القضايا الأربع على نحو متوازن وشاملاً. بيد أننا نعتقد أن أولوية المؤتمر العليا والعاجلة تظل كما كانت هي بدء مفاوضات بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووي من أجل القضاء تماماً على الأسلحة النووية، بما في ذلك على وجه الخصوص بدء التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. ويتعين أن يبين ذلك كما ينبغي في مشروع برنامج العمل.

ثانياً، فيما يتعلق بمعاودة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي أن يوضّح في برنامج العمل أن أي مفاوضات بشأن هذه المعاهدة يجب أن تخدم أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح وأن تنطبق على جميع المخزونات القائمة. فلن يكون لمعاهدة من هذا القبيل أي جدوى إن لم تجر مفاوضات جديدة بشأن نزع السلاح النووي.

ثالثاً، ينبغي عدم إثقال كاهل المؤتمر أو تعطيله عن غير قصد بقضايا لها منابرها الراسخة ذات الصلة. وينبغي أن يركز المؤتمر في برنامج عمله على أربع قضايا أساسية لتحقيق أهداف نزع السلاح. فأفضل إطار لمعالجة مسألة الأسلحة البيولوجية هو اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

رابعاً، فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال - الفقرة ٦ (ز) بشأن الشفافية في مجال التسلح - لا يزال وفد بلدي غير مقتنع بالقيمة المضافة لذلك البند وجدواه. ونحن نفضّل أن يحدّف.

وختاماً، يرى وفد بلدي أن برنامج عملكم يتيح أساساً عملياً، شريطة أن تدخل عليه بعض التعديلات والتحسينات حتى يتسق مع ولاية المؤتمر وأولوياته العاجلة. ونحن مستعدون للعمل بروح بناءة والتعاون معكم ومع سائر الوفود لصياغة نص متوازن وموضوعي. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وأود أن أعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس.

أولاً، أشكركم على طرح مشروع برنامج العمل هذا. لدى وفد بلدي عدد من الشواغل بشأنه، لكنني أعتقد أنه أساس جيد لمزيد من المداولات. ولن أتناول الآن جميع شواغلي بشأن النص، لكنني أود أن أعود إلى المسألة التي أترتموها في الجزء الأخير من الجملة في الفقرة ٦(هـ)، التي تدعو إلى إعداد آلية حوكمة عالمية بشأن تهديدات السلامة البيولوجية القائمة والمحتملة. وأنا لا أرى كيف أن ذلك لا يتقاطع مباشرة مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويصعب علي أن أستوعب كيف يمكن التفاوض حقاً على آلية حوكمة عالمية أو إعدادها في سياق ما تقوم به بالفعل اتفاقية الأسلحة البيولوجية - هذا سؤال رئيسي بالنسبة لي.

وهناك أمران غابا عن برنامج العمل هذا، وكما قلت من قبل، لدي بعض الشواغل الأخرى المتعلقة بالنص يمكننا الحديث عنها لاحقاً، ولكن مشروع برنامج العمل، في رأيي، ينقصه بندان أساسيان ينبغي معالجتهما، وقد تمت المطالبة بهما، وأحدهما هو ضرورة القيام بطريقة أو بأخرى في هذا المشروع بدمج القدرة على التعامل مع أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن عدداً منا لديه شواغل بشأن أساليب العمل الحالية. ولا يزال وفد بلدي ملتزماً تمام الالتزام بمبدأ التوافق في الآراء هنا، لكن ثمة عناصر أخرى أعتقد أنه ينبغي النظر فيها، ومن المعتاد أن يجري تقييم لأساليب العمل في كل منظمة ومؤسسة وآلية، وهناك عدد من المسائل التي نحتاج حقاً إلى النظر فيها، منها مسألة ما إذا كان هذا التناوب الألفبائي على الرئاسة لا يزال منطقياً بالنظر إلى الواقع الحالي. ولنا في دورة المؤتمر العام الماضي إسوة حسنة على ذلك. وما ذلك إلا مثال واحد.

أما العنصر الآخر الذي ينبغي أن يُنظر فيه أيضاً فهو توسيع نطاق العضوية. فهناك عددٌ من البلدان التي ترغب في الانضمام إلى المؤتمر وأن تصبح أعضاء فيه، وأعتقد أن علينا أن نستجيب لتلك الرغبة. وسيؤيد وفد بلدي مناقشة التوسّع المحدود في نطاق العضوية.

أرى إذن مجالين يمكن أن ننظر في أن يكون لهما منسقان خاصان - أحدهما للنظر في مسألة أساليب العمل، والآخر للنظر في مسألة توسيع نطاق العضوية. وأعتقد أن الوقت قد حان للقيام بذلك. لقد كثر الحديث عن ذلك في الماضي، لكننا نحتاج حقاً إلى التركيز على هذين المجالين. وأعتقد أن من المهم أن تحاولوا دمج هذين العنصرين في مشروع برنامج العمل. وسأدلي لاحقاً بالمزيد عن بقية النص. وشكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه، وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس. نودّ بدورنا أن نعرب عن تمنياتنا بمناسبة السنة الصينية الجديدة.

ونشكركم على مشروع برنامج العمل. يولي وفدنا أهمية لبدء العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح على أساس برنامج عمل متوازن وشامل. ونحن نعتبر أن مشروعكم يتيح لنا أساساً متيناً لهذا الغرض. ونودّ أن ندلي بثلاث ملاحظات.

أولاً، كما سبق أن أشارت إليه عدة وفود أخرى، نوّد أيضاً أن نقترح إجراء التعديل المناسب بين الفقرتين ٦(أ) و٦(ب)، وفقاً للممارسة المتبعة في عمل الهيئات الفرعية في عام ٢٠١٨. ثانياً، بخصوص الفقرة ٦(ج)، نقترح الإشارة إلى اتفاق ملزم قانوناً في سياق المفاوضات لغرض التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويمكن الأخذ بالصياغة المستخدمة في الفقرة ٦(د) لأداء نفس المقصود في الفقرة ٦(ج) كذلك.

ثالثاً، فيما يتعلق بالفقرة ٦(هـ)، نخطط علماً بتوضيحكم لكننا نوّد أن نرى مزيداً من الوضوح في النص فيما يتعلق بالتفاعل المحتمل بين آلية الحوكمة العالمية المقترحة بشأن تهديدات السلامة البيولوجية القائمة والمحتملة واتفاقية الأسلحة البيولوجية. فمن شأن ذلك أن يعين على توفير الأساس المنطقي لإنشاء الفريق العامل المقترح في إطار المؤتمر بدلاً من إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونشكركم على مراعاة خطة الأمين العام لنزع السلاح في الديباجة. ونتطلع إلى نسخة منقحة من برنامج العمل هذا بحلول نهاية الأسبوع. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بنغلاديش على بيانه وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفيرة كندا.

السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. اسمحوا لي، بداية، أن أنضم إلى الآخرين فأتمنى للزملاء سنة قمرية سعيدة جداً، وأود أيضاً أن أشكر زميلنا سفير الصين على الإحاطة التي قدمها لمؤتمر نزع السلاح صباح اليوم عن اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي استضافته بيجين في الأسبوع الماضي. لقد كانت تلك الإحاطة مفيدة جداً لنا جميعاً.

السيد الرئيس، نقدّر جهودكم المخلصة لتنشيط دورة عام ٢٠١٩ من خلال برنامج عمل طموح وواسع النطاق للغاية، ونذكر لاعتبارات عديدة أن من الصعب التوصل إلى اتفاق في المؤتمر بشأن أي بند أو بنود يتعين بدء المفاوضات.

ويبدو أن مشروع برنامج العمل، بصيغته الحالية، يقترح إجراء مفاوضات متعددة متزامنة، وهو ما يثير بالنسبة إلى كندا شواغل عن مدى اكتمال إعداد جميع هذه العناصر لبدء التفاوض بشأنها. وهناك أيضاً مشكلة تتعلق بالقدرات ستعرض لوفود عدة، منها وفد بلدي، في حالة بدء المفاوضات على أكثر من بند واحد من جدول الأعمال. وهذا وحده يحملنا على توخي شيء من الحذر بشأن توقعات مشروع برنامج العمل.

وبخصوص محتوى مشروع البرنامج وتصوراتنا عن المسائل التي يرجح أن ينجح بدء التفاوض بشأنها، فإننا نقدّم الملاحظات التالية.

أولاً، على نحو ما ذكر في الأسبوع الماضي، ينبغي أن تتناول المواد الانشطارية في الفقرة ٦(ب)، المتعلقة بمنع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، كما سبق التفاهم على ذلك في المؤتمر، ومؤخراً في عمل الهيئة الفرعية ٢.

ثانياً، نؤيد أن تبدأ في المؤتمر مفاوضات على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية. ورغم أن التفاوض على هذه المعاهدة يمكن أن يستند إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299، فإننا نبدي المرونة بشأن هذه المسألة إذا أجريت المفاوضات في هذا المؤتمر. وحتى إذا كانت المفاوضات ستجرى على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299، فموقفنا هو أن تلك الولاية لا تمنع إدراج مفاوضات بشأن الإنتاج السابق للمواد الانشطارية. وعند إجراء مفاوضات محتملة بشأن المعاهدة، نعتقد أن التقرير الأخير لفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيُتيح مساعدة قيمة للمفاوضين في المؤتمر، لأنه يوفر مجموعة من عناصر المعاهدة المحتملة. ولا نزال نعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي البند الوحيد الجاهز أكثر من غيره من بنود جدول الأعمال لبدء التفاوض بشأنه من حيث الجوهر، وأنه يمكن بدء هذه المفاوضات دون إبطاء إذا ما توفرت الإرادة السياسية من جميع الأطراف - ويجب أن نؤكد، من جميع الأطراف، وليس من جانب واحد فقط.

أما فيما يتعلق بالفقرة ٦(ج)، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإن كندا ترى على غرار العديد من الوفود أهمية منع حدوث أي سباق التسلح من هذا النوع. ولذلك فقد سرّنا أن دُعينا للمشاركة في فريق الخبراء الحكوميين الذي كلفته اللجنة الأولى بهذا الموضوع والذي يترأسه زميلنا السفير باتريوتا. ونعتقد أن الفريق أحرز تقدماً قيماً في تحديد الشواغل والقواسم المشتركة فيما يتعلق بالمزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتفضل كندا، بناء على ذلك، التزيت إلى حين اختتام عمل الفريق قبل أن ينظر المؤتمر من جديد في بدء مفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

لكننا نرحب بمواصلة النقاش في هذا المحفل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بالاستناد إلى تقرير الهيئة الفرعية ٣ عن العام الماضي.

(تكلمت بالفرنسية)

فيما يتعلق بالفقرتين ٦(أ) (وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي) و٦(د) (اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها)، واستناداً إلى مناقشات الهيئة الفرعية في عام ٢٠١٨، نلاحظ أنه على الرغم من أهمية هذين البندين، لم يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بدء المفاوضات عليهما، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتقريب بين المواقف المتباعدة بين الدول. ولذلك نرحب بتعميق النقاش بشأن هذين البندين في عام ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالفقرة ٦(و) (برنامج شامل لنزع السلاح)، نرحب بإنشاء فريق عامل أو أي هيئة أخرى لمواصلة المناقشات بشأن هذا البند. ونحن مفتتحون فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن تناولها. وبالنسبة للفقرة ٦(ز) (الشفافية في مجال التسلح)، وكما أشارت عدة وفود في الأسبوع الماضي، رغم أن هذه المسألة تندرج ضمن اختصاص الهيئة الفرعية ٥، لم تنفق على المفاهيم الأساسية، ونرى أن هذه المسألة لا يمكن أن تكون موضوع مفاوضات حتى تقدم المزيد من التوضيحات بشأنها.

(تكلمت بالإنكليزية)

أخيراً، فيما يتعلق بالفقرة ٦(هـ) (الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية)، رغم أن الهيئة الفرعية ٥ استعرضت المسائل ذات الصلة بهذا البند من جدول الأعمال، لم يتوصل إلى أي اتفاق على مواصلة المفاوضات. وتركز الفقرة ٦(هـ) على السلامة البيولوجية. وتعتقد كندا في هذا السياق أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ستكون المحفل الأنسب في هذا الوقت لمزيد من العمل المتضافر، لكننا نقدر تقديراً كبيراً تعليقاتكم الافتتاحية بشأن هذا الموضوع.

شكراً جزيلاً. ونشكر فريقكم على عملكم وعلى جهودكم في إعداد مشروع برنامج العمل هذا وتطلع إلى مزيد من المشاورات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا على بياخها وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة شخصياً تحت قيادتكم، فإني أود أن أهنيكم على توليكم منصب الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٩، وأعرب عن التزامنا بتقديم الدعم الكامل لمساعدكم خلال فترة رئاستكم.

وأود أن أشكركم على اقتراح برنامج عمل حققتم به ما أعتقد أن معظمنا، إن لم يكن جميعنا، يكاد يعتبره أحد متطلبات الرئاسة الأولى – أي طرح برنامج عمل كامل. لقد أنجزتم ذلك، فشكراً لكم. وكتعليق عام، أعتقد أن بمقدورنا أن نعمل بناءً على مقترحكم، ونشكركم عليه.

وأود أيضاً أن أرحب بالممثلين الجدد للصين، وإكوادور، وزمبلي من الهند، وكولومبيا، وإندونيسيا بين ظهرائنا في هذه القاعة. وسنكون أيضاً سعداء بالتعاون معكم جميعاً على تحقيق نتائج مثمرة في المؤتمر.

لقد أسعدنا كثيراً أن نرى في مشروع برنامج عملكم إشارة إلى خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح. ونود أن توضحوا أكثر كيف تعتمرون المضي قدماً في النظر في هذا المشروع، من حيث الوقت، وهل سيتم ذلك بكيفية رسمية أم غير رسمية، وما هي الفرصة التي ستتاح لنا للقيام بمداخلات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق ببعض التحسينات اللغوية التي أرى أنها قد تكون ضرورية. وأعتقد أننا بحاجة إلى بعض السرعة، لأن ما تعلمناه العام الماضي، عندما نجحنا في إحراز بعض التقدم – لما توصلنا إلى اتفاق في أواخر عام ٢٠١٨ وأضعنا بعض الوقت الثمين، لأنه لم يكن من اليسير الاتفاق على مشاريع القرارات التي اعتمدناها في نهاية المطاف – هو أن السرعة ضرورية.

وأود أن أؤيد أحد العناصر الإضافية التي قدمها سفير الولايات المتحدة، ولا سيما مناقشة أساليب العمل. ولا يقتصر ذلك على مسألة الترتيب الألفبائي بل يشمل أيضاً تحسين آفاق عقد جلسات أكثر إنتاجية خلال العام. وأعتقد أنه يتعين علينا أيضاً أن نفحص الإجراء الذي يقضي بأن تدوم كل رئاسة أربعة أسابيع فقط، ومسألة ترتيب المناقشات واستمراريتها، ليس فقط عبر الرئاسة ولكن أيضاً من عام إلى آخر. وبدء كل شيء من جديد، في كانون الثاني/يناير من كل عام، ليس ربما الممارسة المثلى التي ستفضي إلى إحراز تقدّم وتعزيز المؤتمر كهيئة للعمل الموضوعي. ومن ثم، فإن مساهمتي المتواضعة تنصب على دعم إعطاء فرصة في

برنامج عملكم لمناقشة أساليب العمل. ولن نعترض بالطبع على مناقشة مسألة توسيع العضوية. فهذا الأمر ضروري أيضاً، لأن هناك بالفعل عدداً من الدول الأعضاء التي تتابع أنشطتنا بصفة مراقب، وربما حان الوقت لتوسيع العضوية في هذه الهيئة وزيادة قدرتها على تمثيل مجتمع أعضاء الأمم المتحدة الأوسع.

ولدي تعليقان على محتوى برنامج العمل: أعتقد أنكم حاولتم - كما هو واضح - جعله شاملاً ومتوازناً، رغم أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يبرزان ربما كعنصرين أكثر موضوعية وأكثر تحديداً باعتبارهما بندين يحظيان باهتمام أعضاء المؤتمر وغير الأعضاء فيه على السواء، لأن هاتين المسألتين تعالجان أيضاً في إطار ولايات أخرى داخل الجمعية العامة والعمليات الجارية الأخرى. ومرة أخرى، أنفق مع سفيرة كندا التي أشارت إلى أهمية فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والعمل الذي أنجزه ذلك الفريق. ويجب أن نشير إلى ذلك. بل أشير، أكثر من ذلك، إلى أن البرازيل قدّمت في ذلك الفريق مقترحاً خاصاً كنا قدمناه إلى المؤتمر في عام ٢٠١٠ - وهو مقترح لا يزال قائماً - يتمثل في اتباع نهج اتفاق إطاري لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. أما فيما يتعلق بالقول إننا سنستند إلى الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299 - على الرغم من أن البرازيل تدرك، على غرار كندا، أن تلك الولاية المحددة لا تحول دون التعامل مع الإنتاج السابق - فأعتقد أننا ربما سنحتاج إلى فرصة لتعديل هذه الإشارة والتحلي بقدر أكبر من المرونة، حتى نتمكن من استيعاب شواغل الجميع ونحن نمضي قدماً في التفاوض على برنامج عملكم.

أما بخصوص منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد قدمتم نتيجة مختلفة من خلال هذه العبارة الأخيرة - من أجل التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير فعالة. وهذا يختلف عن فكرة إتاحة الفرصة في مرحلة ما لمناقشة عناصر معاهدة دولية ملزمة قانوناً، وهي الولاية التي نعمل بموجبها في فريق الخبراء الحكوميين على اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. لذلك، فإني أقترح هنا جعل البند بسيطاً وأقصر والوقوف بعد الإشارة إلى الهيئة الفرعية ٣. وربما ينبغي لنا التركيز على إحراز مزيد من التقدم على أساس ما تمكنا من الاتفاق عليه العام الماضي هنا في المؤتمر ريثما نتوصل بنتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين - لمعرفة مدى التقدم الذي يمكن أن نحزّه في الفريق. وسيكون ذلك مهماً.

وفيما يتعلق بالفقرة ٦(د)، ينبغي أن نتاح لنا فرصة ثانية لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقرير عن الضمانات الأمنية السلبية. فقد كان هذا هو العنصر الوحيد الذي لم نتمكن من الاتفاق عليه العام الماضي. وربما تكون لدينا فرصة ثانية هذا العام. وينبغي أن نخفض سقف التوقعات قليلاً - أولاً، دعونا نحاول الاتفاق على هذا التقرير الذي سيكون نقطة انطلاق نحو مزيد من التقدم. لكننا أيضاً مرنون.

لقد ناقشنا مواضيع الفقرات ٦(هـ) و(و) و(ز) في هيئة فرعية واحدة في العام الماضي. وأفضّل، من حيث المبدأ، أن نتواصل مناقشتها بالتزامن. ولن أخوض في هذه التفاصيل فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، إذ أعتقد أن هناك تداخلاً واضحاً مع عمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وهو أمر غير إيجابي لا سيما بالنظر إلى جسامه التحديات التي تواجهنا بالفعل في المؤتمر. ولدينا الكثير من الأشياء التي يتعين القيام بها، وتأييداً للحجة التي ساقتها سفيرة كندا،

أعتقد أنه لا يمكننا معالجة الكثير من القضايا بنفس العمق في نفس الوقت، لذلك يتعين علينا اتباع نهج تدريجي والتريث قليلاً في تقدير مدى نضج كل بند واستعدادنا لمناقشته على أكمل وجه. وقد يلزم خفض الازدواجية أو التداخل في الصياغة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية، وتجميع هذه البنود معاً ضمن بند يتناول الأسلحة الناشئة، ومسائل الشفافية، وغيرها.

هذا تقريباً ما وددت أن أقوله في هذه المرحلة، لكن البرازيل منفتحة على التعجيل بالنظر في هذا النص بهدف اعتماده في أقرب وقت ممكن. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس.

أود العودة إلى ما قلته آنفاً: سأتناول بعض الشواغل الأخرى التي تساورني إزاء مشروع برنامج العمل. وسأتحرى الإيجاز.

الفقرة ٥ - لست متأكداً إن كان بمقدور وفد بلدي أن يوافق على أخذ خطة الأمين العام لنزع السلاح في الاعتبار. لقد أوضحنا آراءنا في تلك الوثيقة، لذلك أعتقد أننا سنواجه مشكلة في الإحالة إليها.

الفقرة ٦ (ج) - توصية سفير البرازيل بإنهاء الفقرة بعد الهيئة الفرعية ٣ منطقية. ولسنا مستعدين، من وجهة نظر حكومتي، للتفاوض على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء، وقد أوضحنا هذه النقطة عدة مرات في هذه الهيئة.

الفقرة ٦ (هـ) سبق أن تحدثت عنها.

الفقرة ٦ (ز) - لم يكن واضحاً بالنسبة لي ما المراد تحقيقه هنا، ولكن ربما يمكنكم توضيح الأمر أكثر قليلاً.

ولديّ تعليقان عامان فيما يتعلق بالنص: أولاً، هناك بعض العناصر في هذا النص من الواضح أنها غير مهيأة لبدء التفاوض بشأنها، أحدها بالطبع هو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء، ولعلكم تعيدون النظر في هذه العناصر وتخفّضوا سقف التوقعات فيما يتعلق بالتفاوض بشأن ولايات هذه البنود، كما ذكر هنا آنفاً. أما المسألة الأخرى - فأعتقد أن آراء حكومتي في مناقشات الهيئات الفرعية واضحة كذلك. ولست متأكداً من أن تكرار ذلك التمرين يعود بنفع كبير. لكنني أعتقد، مع ذلك، أنه من المؤكد أن هناك اهتماماً متزايداً من الدول الأعضاء، كما قلت آنفاً، ببحث أساليب العمل ومناقشة مسألة توسيع نطاق العضوية أو دراستها. إذن، مرة أخرى، نعتقد أنه سيكون من المهم محاولة إدراج هذين المجالين، أي أساليب العمل وتوسيع نطاق العضوية، في مشروع برنامج العمل الذي قدمتموه. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً لكم، السيد الرئيس. أود فقط أن أضيف أن الأرجنتين تؤيد محاولة تغيير منهجيتنا الحالية، وخاصة نظام التناوب. وقد سبق أن

ذكرت هذا الأمر خلال بعض المحادثات غير الرسمية في العام الماضي، وأعتقد أنه سيكون من المناسب والملائم أن نحاول دراسة هذه المسألة. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الأرجنتين على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

الزملاء الأعزاء، أود أن أشكركم مرة أخرى على ما تلقيناه من تعليقات اليوم ومن قبل، وأود أن أؤكد لكم أنني سأسعى إلى مراعاة هذه التعليقات والتعليقات التي قدمت لي بشكل ثنائي في مشروع برنامج العمل المنقح الذي قلت آنفاً إنني أعتزم أن أعمّمه عن طريق الأمانة مساء الجمعة، ٨ شباط/فبراير. وتيسيراً لعملنا المشترك، أدعو جميع الوفود المهتمة إلى تقديم الأفكار ذات الصلة ببرنامج العمل وبالنهوض بأعمالنا في مؤتمر نزع السلاح ككل عن طريق البريد الإلكتروني إلى بعثتنا الدائمة أو أمانة المؤتمر. وأنا أتفق تماماً على أن السرعة لازمة. وسنحاول أيضاً أن نتعامل مع جميع الوفود التي أعربت عن استعدادها للعمل على مشروع برنامج العمل. وأعتزم الاجتماع بالمجموعات الإقليمية، وسنبذل، كما ذكرت، قصارى جهدنا لكي نقدّم مساء يوم الجمعة مشروع برنامج العمل المنقح الذي سيُراعى فيه ما قدّم من مقترحات. وليست هذه المهمة سهلة، لكننا لن نألو جهداً في سبيل تضمين غالبية المقترحات.

وأود أيضاً أن أبلغكم بأني أعتزم، كما أعلنت خلال الجلسة العامة الأخيرة، عقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ٧ شباط/فبراير في الساعة ١٥/٠٠، للسماح للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، بمخاطبة المؤتمر والسماح بإجراء نقاش معها بتقنية التداول عن بُعد بعد الظهر. وأطلب من الوفود أن تلتزم بالحضور في الموعد حتى يبدأ الاجتماع في الوقت المحدّد له.

وأود أيضاً أن أبلغ الوفود بأن المؤتمر سيعقد بشكل استثنائي في الغرفة السابعة، لأن هذه القاعة غير مجهزة لعقد المؤتمرات عبر الفيديو. وبعد تبادل الآراء مع الممثلة السامية، أقترح أن نستأنف المناقشات بشأن مشروع برنامج العمل في هذه القاعة إن رغبت الوفود في تناول الكلمة بشأن هذه المسألة في ذلك الوقت. أعتقد أن إندونيسيا تطلب الكلمة.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. آسف لمقاطعتكم خلال ساعة الغداء، لكنني أود أن أستوضحكم بخصوص كلمة السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

السيد السفير، أود أن أعرف في أي مسألة تحديداً تودّ السيدة ناكاميتسو مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، لأنها خاطبت قبل يومين أعضاء المؤتمر في الغرفة الخامسة، وللأسف كنا نجري مداولات بشأن برنامج العمل في الوقت الذي كانت تتحدث فيه. ولما كان الحوار التالي سيكون بطريقة التداول عن بُعد، فإني أود الحصول على مزيد من التوضيح بشأن ما إذا كان الأمر يتعلق حقاً بالمسائل العاجلة والملحة. فما يفهمه وفدنا الآن هو أن لدينا مسائل مهمة يجب مناقشتها - وهي برنامج العمل. أقترح أن نركز تركيزنا أشد على مناقشة برنامج العمل هذا وأن نستفيد من الوقت المتاح لنا، لأن أحد الوفود أثار الأسبوع الماضي شواغل بشأن المترجمين الفوريين، وبشأن استخدام الوقت المخصص للترجمة الفورية. ما يشغلني هو ما إذا كان عمل المترجمين الفوريين في المؤتمر عبر الفيديو سيستغرق الوقت المخصص لنا للترجمة الفورية. فإن كان الأمر كذلك، فإن

وفدي ستكون لديه شواغل شديدة. إنني أودّ أن نركّز عملنا خلال هذا العام أكثر على جهودكم الكبيرة التي بذلتموها في برنامج العمل هذا. وأود لو تقدموا توضيحاً لهذه المسائل على وجه التحديد. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل من وفد آخر يودّ أن يدلي بتعليقات بشأن هذه المسألة. فإن لم يكن، فسأوضح المسألة. أرى أيضاً أن سفير البرازيل طلب تناول الكلمة، فليفضل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد الرئيس. في الواقع، كان لدي انطباع بأن الحدث الأول الذي شاركت فيه السيدة إيزومي ناكاميتسو كان إحاطة عامة في سياق الإحاطات المنتظمة التي تعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ولم تكن بالضرورة موجهة إلى مؤتمر نزع السلاح، كما تفعل عادة في الفترة الأولى من دورتنا السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتسن لي حضور تلك الإحاطة الخاصة، لذلك - وأتحدث هنا عن نفسي - سأكون مهتماً جداً بالاستماع إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والإصغاء إلى آرائها فيما تعتبره ترتيب عمل ذا صلة أو جدول أعمال للمؤتمر خلال هذا العام. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيد السفير، على تعليقاتكم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، أود أن أوضح مسألة التداول عن بُعد مع السيدة ناكاميتسو. في الواقع، أود أن أشير إلى أن السيدة ناكاميتسو قدّمت إحاطة تنفيذية بشأن المسائل التي تندرج في سياق أوسع من سياق العمل الذي يجري في هذه القاعة. وإنها ممارسة جيدة بالفعل أن يخاطب الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمر نزع السلاح في بداية كل دورة. لكن رسالة السيدة ناكاميتسو ستتركز في المقام الأول على عمل المؤتمر. لذلك أعتقد أنه سيكون من المناسب لجميع أعضاء المؤتمر الاستماع إلى رؤية قيادة الأمم المتحدة بشأن عملنا، وأعتقد أنه يمكن أن يساعدنا في مداولاتنا الإضافية.

اسمحوا لي أن أتوقف هنا وأعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على هذا التوضيح، السيد الرئيس، لكن وفدي يودّ أن يشير إلى أننا نأمل أن يتم هذا النوع من الترتيبات في المستقبل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. فقد كانت السيدة ناكاميتسو هنا قبل يومين، وأعتقد أنه سيكون من الأفضل لو أنها حضرت المؤتمر وخاطبته مباشرة، وليس عن طريق الفيديو، لأن حضورها سيجعل الحوار أكثر تفاعلية بين أعضاء المؤتمر والمكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة. أأمل أن تتمكن الأمانة من الإحاطة علماً بهذا الأمر فتتخذ ترتيبات أفضل في المستقبل حتى لا نضيع الوقت في تكرار العملية. وشكراً لكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنحيط علماً باقتراحاتكم. ولن ندّخر جهداً لاستخدام الوقت وأي زيارات ممكنة للممثلة السامية للأمم المتحدة إلى جنيف بفعالية، ولكننا نحاول أيضاً تلبية رغبات أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين الذين لم يكونوا في جنيف في ذلك الوقت. وأعتقد أنه من المهم للغاية إشراك الجميع في هذا الحوار. شكراً لكم.

هل توجد أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.